

برامج الدراسات البينية في التخصصات الشرعية واحتياجات سوق العمل

بدرية بنت محمد الفوزان⁽¹⁾

جامعة الملك سعود

(قدم للنشر في 13/09/1439هـ؛ وقبل للنشر في 01/07/1440هـ)

المستخلص: هدفت هذه الدراسة لبحث أوجه الضعف في المهارات الوظيفية للخريجين في التخصصات الشرعية لتلبية احتياجات سوق العمل، وحدود تداعياتها على أداء سوق العمل في السعودية، سعياً وراء النظر في إيجاد حلول علمية أكاديمية لها من خلال برامج التخصصات، والدراسات البينية، والتي تعد مطلباً أساسياً للعديد من المهن في سوق العمل، فكان لا بد من دراسة تداعيات المناهج النظرية المنفصلة في العلوم المعرفية والشرعية وأثر ذلك على سوق العمل، لتحديد مدى اشتغالها على المعارف والمهارات المهنية اللازمة للممارسة المهنية في المملكة العربية السعودية، فاستعرض البحث مدى الدور المنوط بمؤسسات القطاع الخاص والعام للعمل على سد هذا الضعف وتلبية تكامل العلوم والمعرفة وسد احتياج سوق العمل في التخصصات الشرعية، فجاءت نتائج الدراسة تؤكد الآتي: افتقاد الرؤية الدقيقة والمناسبة لكيفية بناء الدراسات البينية المناسبة لهذه التخصصات نتيجة عزلة هذه التخصصات، مما يستلزم تطوير آلية البحث العلمي وافتقاد الشراكة في التخطيط والدراسات.

الكلمات المفتاحية: البنية، الإسلامية، دمج، البطالة، رؤية، حوكمة.

Interdisciplinary programs in Shariah specializations and labor market needs

Badriah Mohammed Alfozan⁽¹⁾

King Saud University

(Received 28/05/2018; accepted 08/03/2019)

Abstract: This study aimed to examine the weaknesses in the functional skills of graduates in Shari'ah disciplines to meet the needs of the labor market and the limits of their repercussions on the performance of the labor market in Saudi Arabia. The study aims at finding academic scientific solutions through interdisciplinary programs and inter-studies. For many professions in the labor market, it was necessary to study the implications of the separate theoretical approaches in the knowledge and legitimacy sciences and its impact on the labor market to determine the extent to which they contain the professional knowledge and skills necessary for professional practice in the Kingdom of Saudi Arabia. Review The extent of the role assigned to the private and public sectors to work to overcome this weakness and to meet the complementarity of science and knowledge and to fill the needs of the labor market in the legal disciplines. The results of the study confirm the lack of accurate and appropriate vision of how to build appropriate inter-disciplinary studies due to the isolation of these disciplines, Scientific research and the lack of partnership in planning and studies

Key Words: 'Islamia - Integration of disciplines- The unemployment- Education governance.

(1) Associate Professor, Department of Islamic Studies, College of Education, King Saud University

(1) الأستاذ المشارك، بقسم الدراسات الإسلامية، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

البريد الإلكتروني: e-mail: balfawzan@ksu.edu.sa

المقدمة:

للنظام التعليمي أن ينتج جيلاً من الطلبة معززاً بالقيم، ومعاداً بالمهارات الأساسية ذات التخصص بشكل متميز يسهم في التنمية الحضارية والتحول الوطني، وهذا لا يتحقق بمنهج الفصل في التخصصات الشائع في الجامعات، وفي عصر تكاملت فيه المعرفة والمعلومات، ولتقديم مخرج يخدم سوق العمل، سأتناول برامج الدراسات البيئية من خلال تخصص الدراسات الشرعية بهذا البحث الموسوم بـ: «برامج الدراسات البيئية في التخصصات الشرعية واحتياجات سوق العمل».

مشكلة البحث:

تُعد الدراسات البيئية مطلباً مهماً في ظل التطور المتسارع في ميادين العلم والمعرفة والبحث العلمي لتواكب احتياج ومتطلبات سوق، ومع إغفال العناية بالعلوم الإنسانية والتخصصات الشرعية في إثراء سائر مجالات المعرفة والبحث العلمي، مما يجعل الدراسات البيئية في التخصصات الشرعية مطلباً للجامعات والمراكز البحثية في المملكة، لفائدتها العظيمة لمخرجات التخصصات بتكوين عقلية علمية أكثر شمولية وتكاملية لتلبية احتياجات المجتمع وسوق العمل، وعلاج أوجه الضعف في المهارات الوظيفية للخريجين في التخصصات الشرعية، وهذا يدعو لدراسة واقع التخصصات الشرعية ومدى اشتغالها على المعارف والمهارات المهنية اللازمة لممارسة المهنة، وإبراز أهمية

الاتجاه المعرفي الجديد يؤكد ضرورة ربط المعلومات في نظام تشترك فيه جميع التخصصات، للوصول إلى مخرجات موضوعية للبحث العلمي ذات مهارات تواكب حاجة المجتمع، لذا تحظى العلاقات البيئية بين التخصصات المختلفة بأهمية ملحوظة في المعرفة الإنسانية الحديثة نظراً للتطور المتسارع في ميادين المعرفة، ومجالات البحث العلمي ومناهجه، تتناسب مع التحولات الكبرى في كافة ميادين المعرفة والحياة؛ مما يجعل الدراسات البيئية مرحلة من مراحل تطور العلم تلت مرحلتها الموسوعية والتخصصية.

وقد انطلق برنامج التحول الوطني 2030 في بداية العام 2016 م بمشاركة وزارة التعليم ضمن قطاعات الدولة، وتم رصد التحديات التي تواجه التعليم، وبناء الأهداف العامة للتعليم، ومؤشرات قياس الأداء، وكذلك بناء المبادرة التعليمية والتربوية المحققة لبرنامج التحول الوطني والتحديات التي تواجه التعليم وكان من بينها: ضعف مواءمة مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل (رؤية، 2030) وهو من الأهداف العامة للتعليم وفق برنامج 2030، وتطوير المناهج والتعليم وأساليب التقويم، وتعزيز قدرة نظام التعليم على التدريب، لتلبية متطلبات التنمية واحتياج سوق العمل (رؤية، 2030)، فالهدف المتطلع تحقيقه

أي عملٍ أم نريدهم أن يلبوا احتياجات سوق العمل؟
وجاء هذا البحث ليجيب عن هذا التساؤل.
الهدف من البحث:

1- يهدف هذا البحث إلى بحث أوجه الضعف في
المهارات الوظيفية للخريجين في التخصصات الشرعية
لتلبية احتياجات سوق العمل المحلي في الوقت الراهن،
وحدود تداعياتها على أداء سوق العمل في السعودية،
سعيًا وراء النظر في إيجاد حلول علمية أكاديمية لها من
خلال برامج التخصصات، والدراسات البيئية.

2- كما يهدف البحث إلى استعراض مدى الدور
المنوط بمنشآت القطاع الخاص والعام للعمل على سد
هذا الضعف وتلبية تكامل العلوم والمعرفة وسد احتياج
سوق العمل.
الدراسات السابقة:

بعد البحث لم أجد دراسة متعلقة في الدراسات
البيئية في التخصصات الشرعية، ولكن هناك مؤلفات
حول الدراسات البيئية مثل: تصميم البرامج التعليمية
بفكر البنائية، تأصيل فكري وبحث إمبريقي، للدكتور
كمال زيتون وتحديث فيه عن مفهوم البنائية وتاريخها
وفلسفتها ونظريات التعلم وتصميم التعليم وفق الفكر
البنائي.

أما الأبحاث المنشورة حول الدراسات البيئية في
العلوم الاجتماعية، فهي:

الدراسات البيئية بالنسبة لهذه التخصصات سعيًا وراء
النظر في إيجاد حلول علمية أكاديمية لها من خلال
برامج الدراسات البيئية وهذا ما سيرزاه هذا البحث.
أهمية البحث:

1- إن برامج الدارسات البيئية، في الآونة
الأخيرة، تُعد مطلبًا أساسيًا للعديد من المهن في سوق
العمل حيث ثبت أن الطلاب الذين يتعلمون من خلال
الدارسات البيئية يتمتعون بمهارات تفكير وإتقان عالية
ومتكاملة.

2- إن البرامج التي يتم تطويرها وفقًا للإطار
الوطني للمؤهلات، يجب أن تشتمل على المعارف
والمهارات المهنية المحددة اللازمة للممارسة المهنية في
المملكة العربية السعودية، ولا بد أن تعكس السياسات
التربوية والأعراف الثقافية الخاصة بهذه البلاد ويجب أن
يكون الشخص المتعلم قادرًا على عمل ما هو أكثر من
مجرد استرجاع المعلومات بناء على ما ذكر في الإطار
الوطني (2006) وأعتقد أن هذا يحقق رؤية 2030.

3- إن الرؤية هي محرك التغيير والمشروع الطموح
وصورة المستقبل للمؤسسة على المدى الطويل، بكل
الأبعاد التطويرية والإبداعية والعلمية والفكرية، ومن
المتفق عليه أن أية جهود تبذل في مؤسسات التعليم
يكون المتعلم من مرتكزاتها وأهدافها الرئيسية، لتجيب
عن السؤال المركزي: هل نريد من الخريجين أن يجدوا

وصف واقع التخصصات الشرعية والمؤشرات الكلية المرتبطة بموضوع البحث.
مصطلحات الدراسة:

أولاً: مفهوم سوق العمل: السوق (Market): هو المكان الحقيقي أو الافتراضي الذي تُطبَّق فيه عمليات الطلب والعرض؛ إذ يُوفَّر تفاعلاً بين الباعين والمشتريين من أجل تقديم الخدمات وبيع السلع مُقابل المُقايسة أو المال (Retrieved, 2017).

وسوق العمل هو: سوق خدمات العمال وتعني: سوق قوى عرض وطلب العمل التي تحدّد على أساسها الأجور وشروط العمل، وسياسات الخدمة، ومصطلح العمل يشمل القطاع العام والمؤسسات غير الربحية، كما يشمل الشركات (النجار: 210).

ثانياً: مفهوم الدراسات البيئية: تتكون كلمة «البيئية» (interdisciplinary) من مقطعين أساسيين، مقطع «Inter» وتعني بين «وكلمة» نظام (discipline) وتعني مجال دراسي معين: وهي دراسات تعتمد على حقلين أو أكثر من حقول المعرفة الرائدة، أو العملية التي يتم بموجبها الإجابة عن بعض الأسئلة أو حل بعض المشكلات أو معالجة موضوع واسع جداً أو معقد جداً يصعب التعامل معه بشكل كافٍ عن طريق نظام أو تخصص واحد.

وبشكل عام، اتفقت آراء التربويين حول تعريف

1- بحث منشور بعنوان: «معوقات العمل بالدراسات البيئية في العلوم الاجتماعية» دراسة ميدانية، جامعة السلطان قابوس، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، بحث ميداني، محمد السيد بيومي، هدف هذه الدراسة البحث في معوقات تفعيل الدراسات البيئية في العلوم الاجتماعية للوقوف على بنية السياق الأكاديمي في جامعة السلطان قابوس.

2- بحث «الدراسات البيئية رؤية لتطوير التعليم الجامعي»، للدكتور/ عمار عبد المنعم أمين، والبحث يشرح مفهوم الدراسات البيئية، والمعوقات لتطبيقها.

3- ورقة عمل «برامج الدراسات البيئية واحتياجات سوق العمل» إعداد مركز البحوث والدراسات، في الغرفة التجارية الصناعية بالرياض الإدارة العامة للبحوث والمعلومات، 1432هـ، وهدف الورقة بيان أوجه الضعف في المهارات الوظيفية للخريجين لتلبية سوق العمل المحلي، وحدود تداعياتها.

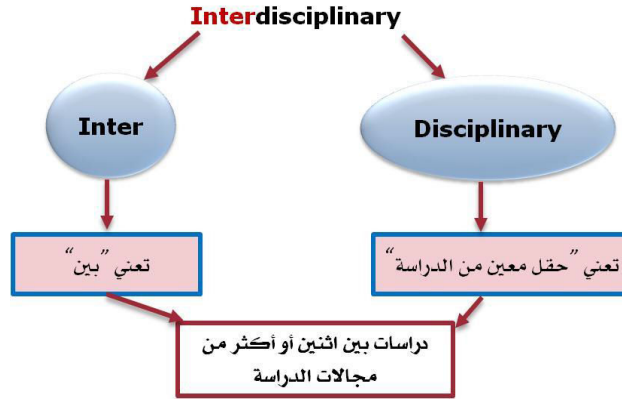
وهذه البحوث لم تتناول واقع سوق العمل والتخصصات الشرعية؛ وإنما تناولت عموم الدراسات البنائية. أما هذا البحث فتناول أهمية هذه الدراسات في التخصصات الشرعية وتلبيتها لاحتياج سوق العمل وفق رؤية 2030 وهذا ما تميزت به.

منهج البحث:

هو منهج البحث الوصفي التحليلي العام في

والطلاب وأعضاء هيئة التدريس بهدف الربط والتكامل بين عدة مدارس فكرية أكاديمية ومهنية وتقنيات متنوعة لبلوغ رؤى وإنجاز مهام مشتركة (كلاين 1998، ووليم 2001).

التخصصات البينية بأنها نوع من الحقول المعرفية الجديدة الناشئة من تداخل عدة حقول أكاديمية تقليدية أو مدرسة فكرية تفرضها طبيعة متطلبات المهنة المستحدثة. وتشمل الدراسات البينية الباحثين



تاريخ التخصصية فإن تاريخاً آخر متصلاً به أشد الاتصال وغير منفصل عنه، هو تاريخ التخصصية البينية، Mori (1994) إن مختلف العلوم والتخصصات النظرية لا تروى عطشاً إنسانياً للمعرفة؛ وإنما تقدم للإنسان حلولاً لمشكلات متنوعة وتسهم في تطوير أنماط العيش، فالنظري محمول على التحول إلى ممارسات تطبيقية متنوعة، وهذا تسهم فيه الدراسات البينية.

تقسيم البحث:

انقسم البحث إلى مقدمة اشتملت على هدف البحث، ومشكلة البحث، وأهداف البحث وأهميته، ومبشرين، هما:

والنظام هو فرع من فروع المعرفة أو حقل دراسي يقع ضمن أي من الثلاث المجموعات أو التخصصات الآتية:

العلوم: الفيزياء والكيمياء، والبيولوجيا، والزراعة والهندسة.

العلوم الاجتماعية: علم النفس، القانون، والاقتصاد، الإنسان، السياسية، الاجتماع.

العلوم الإنسانية: الفنون، الأدب، التاريخ، الفلسفة، الدين، المسرح.

وفي حالات عديدة من تجارب العلوم المعاصرة، يقول إدغار موران: «إذا كان التاريخ الرسمي للعلم هو

غير المرتبطة بسوق العمل (الحمادي، 2016).
كما كثر الحديث في السعودية عن وجود فجوة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات سوق العمل؛ الأمر الذي دعا كثيرًا من المختصين إلى المطالبة بأن تكون الجامعات السعودية قادرة على تلبية احتياجات السوق، وأكد الدكتور فاروق الخطيب، أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك عبد العزيز في مقال نشر في الشرق الأوسط، أن من أهم أسباب هذه الأزمة «عدم وجود تخطيط إستراتيجي يكشف متطلبات كل قطاع من الأيدي العاملة السعودية». وقال: «التعليم لدينا حر، ومن الصعب إجبار الطلبة على الانخراط في تخصص معين، كما رأى أن رخص الأيدي العاملة المستوردة أسهم بدوره في إبعاد الطلاب عن التعليم المهني والفني، وأضاف: لا بد من المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، بما يحقق (رؤية 2030)، كخطة لتطوير الاقتصاد وعلاج المشكلات الاقتصادية، وعلى رأسها مشكلة البطالة، وعن أكثر التخصصات العلمية طلبًا في الوقت الراهن، رأى الخطيب أنها تتمثل بعلوم الاتصالات والهندسة والطب» (الخطيب، 2016).
ورأى خالد الشنير الرئيس التنفيذي لمجموعة «إكونسلت» للخدمات الاستشارية، أن بعض الجهات انشغلت في ملف البطالة بإيجاد حلول للفجوة بين تكلفة العامل السعودي والعامل غير السعودي. وأن: «أهم

- المبحث الأول: تداعيات المناهج النظرية المنفصلة في العلوم المعرفية والشرعية وأثر ذلك على سوق العمل.

- المبحث الثاني: برامج الدراسات البيئية في التخصصات الشرعية واحتياج سوق العمل.

المبحث الأول

تداعيات المناهج النظرية المنفصلة في العلوم المعرفية والشرعية وأثر ذلك في سوق العمل

أولاً: واقع التخصصات الشرعية وسوق العمل:

ذكر الدكتور أحمد العيسى، وزير التعليم بأن الجامعات السعودية لا تواكب سوق العمل، وتواجه تحديات عدة. وقال عبد اللطيف الحمادي، المستشار التربوي إن تصريح الوزير كان صادمًا بعض الشيء، ولكنه واقع. موضحًا أن الجامعات لا تواكب حاليًا رؤية المملكة 2030، وأن هذا التصريح بداية للتطوير والنهوض بالجامعات، وأوضح المستشار الحمادي أن المطلوب الآن زيادة الاعتماد على الجانب العلمي. مطالبًا بتفعيل التخصصات النادرة، مثل الهندسة بأنواعها الميكانيكية والحاسب الآلي. وأكد ضرورة منح طلاب الثانوية دورات ليكون لديهم هدف في مستقبلهم، ولا بد أن يكون اختيار التخصص مبنياً على القدرة والفرصة، ويجب تخفيض القبول في التخصصات

دراسة لتحديد مستوى القبول في الجامعات، وفي التعليم التقني والمهني حسب احتياجات سوق العمل. وكان المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل قد أكد، في تصريح له، أهمية توجه الجامعات لخفض القبول في التخصصات النظرية، والتوسع في التخصصات التقنية التطبيقية التي يحتاجها سوق العمل (أرقام، 2015).

وقد بلغ معدل البطالة في القوى العاملة في المملكة خلال النصف الثاني للعام 2015 حوالي 5.11٪، وهذا يعني أن هناك 647 ألف شاب وشابة ما زالوا في انتظار العمل. لقد وضع المخططون لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 وضمن أهدافهم الإستراتيجية أن تتم السيطرة على نسبة البطالة إلى نسبة 7٪ لمجتمع شاب يمثل الشباب من هم دون سن 30 سنة ما نسبته 67٪ من سكان المملكة (العليان، 2016).

هل نستطيع أن نقول: إن ما يُنشر في الصحف من طلبات وظائف هو مؤشر للتخصصات المطلوبة؟ أم العكس صحيح؟

لذا نقول: إن توفير المعلومة الصحيحة لوضع حاجة السوق من التخصصات هو مهم للخريجين لكي يقوموا باتخاذ القرار الصائب ويختاروا التخصص المناسب لحاجة سوق العمل لهذا التخصص، وهذا يمثل جزءاً من المعادلة فقط! أما الجزء المهم فهو استعداد

التوجهات التي ينبغي العمل عليها بشكل عاجل هو توجه تحويل المسار للعاطلين من حملة التخصصات غير المرغوبة في سوق العمل وبسببها حصل تكديس لأعداد ليست بقليلة في قائمة المتعطلين»، وعن جدوى إعادة النظر في التخصصات التعليمية، يقول الشنير: «في الوقت الراهن نحتاج إلى التركيز على التعليم التقني والتدريب المهني وتكثيف الجهد لتحسين نوعية مخرجاتهم ومستويات المهارة المهنية» (الشنير، 2016).

وفي تاريخ 19/12/2016 حددت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ثمانية تخصصات مطلوبة في سوق العمل السعودي تعاني من انخفاض الطلاب المتخرجين، وذلك وفقاً لما أورده صحيفة (مكة)، وشملت الهندسة بأنواعها، التعليم، التمريض، علوم الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات، الطب، الصيدلة، التقنية الطبية، المحاسبة، المالية. وفي المقابل بينت الوزارة وجود فائض كبير في أعداد الطلاب المتاحين لأربعة تخصصات أخرى، هي الشريعة، الدراسات الإسلامية، اللغة العربية، العلوم الإنسانية. مبينة أن تلك التخصصات تُعد مصدرًا محتملاً للبطالة، وتحتاج إلى جهود مشتركة مع وزارات أخرى لتحويل تركيز الطلاب للمجالات المطلوبة.

وحسب البيانات المتاحة على موقع (أرقام) كشف وزير التعليم الدكتور أحمد العيسى مؤخراً عن وجود

الدور، والرهان على التخصصات العلمية في الجامعة لا يفترض أن نقلص من التوجيه نحو التخصصات الأدبية والإنسانية بما فيها الشرعية، إن التعمق في المسألة ومحاولة تفكيك الالتباس يقتضيان طرح الأسئلة الآتية:

- هل أهمية التخصصات التعليمية تقاس فقط

بمدى تشغيليتها؟

- هل دور الجامعة والتعليم يقتصر على توفير

احتياجات سوق العمل؟

- هل هناك علاقة تلازمية بين التعليم والعمل

بمعنى هل التخصص هو المدخل إلى سوق العمل؟

وفي مقال نُشر في مجلة العرب بعنوان (العلوم

الإنسانية ضرورية)، ذكر أنه: «بالعودة إلى (اضطرار)

بعض السياسات التربوية والاقتصادية إلى إجراء

مفاضلة بين التخصصات العلمية والإنسانية، فإن الأمر

يبدو من قبيل الإجراء المتسرع الذي يهدف إلى تخفيف

الألم لا مداواة المرض، المرض هو البطالة، وأسبابها

ليست كامنة في التركيز على هذا التخصص أو ذاك، بل

إن عواملها متشعبة ومتداخلة وبنوية، لذلك فإن الرهان

على التخصصات العلمية الذي انطلق منذ عقود، لم

يقلص من نسب البطالة، ولم يرفع من مستوى البحث

العلمي، ولم يؤدّ حتى إلى تحسين مستوى الخريجين في هذه

التخصصات، إما لأنه لم يحصل في سياق إستراتيجية

شاملة، أو لأنه كان إجراءً متسرعاً ترتب على مقدمة

الطالب لدراسة هذا التخصص المطلوب لسوق العمل، فهل نستطيع أن نقول للطالب الضعيف في الرياضيات أن يتخصص في المحاسبة، أو نقول للطالب ذي النشاط الاجتماعي ولا يستطيع التضحية بوقته للدراسة أن يدرس الطب! أعتقد نحن بحاجة لبرامج تلبي احتياج سوق العمل وتجمع معها أيضاً ميول الطالب وهي ما يطلق عليه: «دراسات وبرامج بيئية».

ثانياً: الاعتقاد بأن التخصصات الشرعية مفرخة للبطالة:

في السنوات التي ارتفعت فيها نسبة البطالة،

خاصة في صفوف الخريجين أصحاب الشهادات العليا،

ومنهم أصحاب الاختصاصات الشرعية والأدبية،

برزت فكرة السياسي التربوي بالتقليص التدريجي من

التوجه نحو هذه التخصصات انطلاقاً من ملاحظة أنها

أكثر التخصصات إنتاجاً للعاطلين، والأکید أن هذا

الإجراء لم يكن الأول من نوعه فيما يخص التعامل مع

تخصصات العلوم الشرعية، وبرز اعتقاد أنها تخصصات

تضيف سنوياً أعداداً من العاطلين، وصعوبة تشغيلية هذا

التخصص تضافرت مع قناعة يروجها البعض ومفادها:

1- أنه من المفروض أن نراهن على التخصصات

العلمية والتقنية، لأهميتها في بناء النهضة الاقتصادية

والتنموية للبلاد.

2- قدرتها على توفير فرص عمل لخريجها.

وهنا سؤال الجدوى يتقدم على سؤال الأهمية أو

الكمية والإحصائية، القضية ليست خصومة بين العلوم الإنسانية والعلوم والتقنيات، وليست مفاضلة بينهما، كل العلوم ضرورية للمجتمع، وكل اختصاص أو مبحث يمكن أن يفيد المجتمع ويقدم له أجوبة متخصصة على أسئلة معينة (العرب، 2016).

والقول بعدم وجود أهمية للعلوم الشرعية أو غيرها من التخصصات، انطلاقاً من تشغيلها الضعيفة، لا يعود إلى خلل في هذه التخصصات، بل يرجع إلى قصور بنية التعليم برمتها، وإلى الربط التلازمي الشائع القديم بين التعليم والتشغيل والثابت أن العلوم الإنسانية ضرورية بقدر أهمية العلوم الصحية والتقنيات، والرهان على التقليل من التوجه لهذه التخصصات، يعني التشكيك في أهميتها للمجتمع وللمستقبل، والحديث عن البطالة يقتضي سياسات تنموية واقتصادية، وطرح بدائل لمعضلات البطالة.

ثالثاً: التخصصات الشرعية ومفهوم العمل «دلني على السوق»:

1- إن الانتقال من صياغة الأهداف إلى المبادرات الفعلية لا بد أن يدور حول وخلال تنمية اقتصادية تؤدي إلى توليد وخلق فرص العمل، ويعتمد علينا في التعليم العالي في المشاركة بدور ريادي في إعادة النظر في مخرجات التعليم، وبرامجه ومدى مواءمتها لسوق العمل ومدى كفاية المخرجات المعرفية والمهارية للمتخرج،

متسعة مُلخصها: العلوم الإنسانية مفرخة للعاطلين عن العمل» (العرب، 2016).

إن تأصيل القضية يحتاج إلى توفير رؤى وأبعاد لأهمية التخصص وزوايا نظر عديدة، زاوية نظر الأهمية قالت:

- إن العلوم الشرعية لها نفس الأهمية والضرورة التي تتخذها العلوم والتقنيات، بل إن المجتمع يحتاج إلى العالم المفتي، والقاضي التقني والداعية المتحدث بلغات عدة، والمهندس الإلكتروني الذي يعرف بالحدود الشرعية والسرقات العلمية والتقنية، وتزداد أهمية العلوم الشرعية عندما تقتنع بوجود العديد من الظواهر الاجتماعية الجديدة التي تحتاج إلى دراسة وبحث وتمحيص لفهم عواملها ونتائجها وكيفيات الوقاية من مفاعيلها.

- العلوم الإنسانية والشرعية توفر فكرًا نقدياً يؤسس لفكر عقلائي أساسه الإيمان بالحرية والإقرار بحق الاختلاف (خارج قطيعات الشرع) ويمكنه، إن تمت معاضدته بسياسات وإرادات سياسية تؤمن بأهميته، أن يجنب المجتمع تبعات التطرف والغلو أو على الأقل يقلل من آثارها.

- زاوية الأهمية تقول أيضاً: إن الآداب والعلوم الشرعية والإنسانية تكمل العلوم الصحية والتقنيات ولا تتناقض معها، وتحتاج إليها في البحوث والدراسات

يأكل من عمل يديه، وقال أبو الزاهرية: كان داود يعمل القفاف، ويأكل منها. قال ابن المنذر: وإنما فضل عمل اليد على سائر المكاسب، إذا نصح العامل بيده، وروى أبو سعيد المقبري عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: (خير الكسب يد العامل إذا نصح) (البخاري 9/210) علم وشرع يرتبط برسالة ودعوة للعمل فلا تباين ولا تضاد.

2- إن سوق العمل هو وحده الذي يحدد العدد والتخصصات المطلوبة، وهو الذي يُبنى عليه استحداث البرامج في مؤسسات التعليم العالي، ووفقاً لحاجة ومتطلبات سوق العمل، فإن الرؤية السعودية 2030 تحتم علينا إعادة ترتيب البرامج والمبادرات في التعليم العالي، من خلال خطوات شفافة وبعيدة، والتشخيص لواقع سوق العمل ثم تطوير البرامج المتاحة، واستحداث المبادرات بناء على متطلبات السوق واحتياجاته.

التخصص الشرعي لا يعني ألا أكون في سوق العمل مهنيًا حرفيًا، فحين آخى الرسول ﷺ بين المهاجرين والأنصار، آخى بين عبد الرحمن بن عوف وسعد بن ربيع، قال سعد لعبد الرحمن: أخي أنا أكثر أهل المدينة مالاً، فانظر شطر مالي فخذ، وتحتي امرأتان، فانظر أيتهما أعجب لك حتى أطلقها وتزوجها، فقال عبد الرحمن: (بارك الله لك في أهلك ومالك، دُلوني على

لكي يكون قادراً على تقبل العمل وتقبل العمل له وفق منطق التبادل المنفعي، وهذا ما تطمح إليه رؤية 2030.

وهذا هو منهج الإسلام الذي كان للعمل منزلة شريفة فيه ودعا إليه، شرط أن يكون مباح الأصل، نافعا غير ضار، فذكر الله في القرآن الكريم العمل الدنيوي والأخروي بمفهومه الشامل، بقوله: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً﴾ (النحل: 97) وقد ورد في فضل العمل في التجارة وغيرها.

فالعلوم الشرعية لا تتنافى مع التخصصات العلمية بل تتفق، ورد عنه ﷺ عن أبي هريرة أن رسول الله قال: (كان زكريا نجارًا) (ابن حبان: 5132) كما ورد تفضيل

العمل من كسب اليد «الصنائع» والتجارة، فقد روى رافع بن خديج ﷺ قال: قيل: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الْكَسْبِ أَطْيَبُ؟ قَالَ: (عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ، وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ)، قال ابن حجر ﷺ وقد اختلف العلماء في أفضل المكاسب، قال الماوردي: أصول المكاسب: الزراعة، والتجارة، والصناعة، وعند الشافعي أن أطيبها: التجارة، قال:

والأرجح عندي: أن أطيبها الزراعة، لأنها أقرب إلى التوكل (الألباني في الترغيب، 1691) وعلق ابن بطال على الحديث الذي رواه البخاري: (مَا أَكَلُ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ، وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ دَاوُدَ، ﷺ، كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ)، وفي الحديث: أن أفضل الكسب من عمل اليد، ألا ترى أن نبي الله داود كان

تخصّصًا (آل سعود:2016) لذا كان من الواجب استحداث تطوّراتٍ جديدة تواكب هذه التخصصات، وتلبّي حاجتها، بحيث تكون الجودة الشرعية في البرامج العلمية مرتفعةً، فلا يصلح أن يُترك أمرُ التأهيل الشرعي لبرامجٍ غير مدقّقة، وربما أنها لا تتوافق تمامًا مع ما يراد منها.

خامسًا: استشراف المستقبل للتخصصات الشرعية وفق رؤية 2030:

التطور في المجتمعات سمة دائمة فيها، وهو الانتقال من حالة يسيرة إلى حالة أكثر تعقيدًا؛ لذا فمن المتوقع أن يستمر التطور، وصدور معايير مهنية جديدة أمر لا بد منه، وتصدرها جهات مهنية أهلية غير حكومية في مختلف الأعمال، وهذا كله سيجعل عدد المهن والحرف يزيد؛ لذا من المتوقع أن تؤدي الزيادة العددية والتمايز النوعي للمهن إلى إنشاء إدارات جديدة، وهذا بدوره قد يؤدي إلى إنشاء تخصصات شرعية جديدة، يتبعها إنشاء أقسام علمية وفرعية جديدة وكليات، ومع تميز الحقبة الحالية بسرعة التغيير في مختلف مجالات الحياة، شهدت أيضًا ثورات وقفزات علمية وتقنية في المعلوماتية والتكنولوجيا والاتصالات» (كون، 2003)، كما أنّ الرؤية «تستلزم من التخصصات الشرعية والكليات المعنية وكل مهتم بالشأن الإسلامي والمملكة العناية بما تضمنته من إضاءات ومحاور

السوق) (مسند الإمام أحمد، 2346) وجاءت آيات كثيرة في القرآن تدلّ على أن الأنبياء كانوا يعملون في عدد من الحرف والصناعات اليدوية بناء على ما كان مشهورًا عند أقوامهم فهذا نوح عليه السلام كان يعمل في النجارة وصناعة السفن، كما أشار القرآن الكريم، بقوله تعالى: ﴿ وَأَصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحَيْنَا وَلَا خُطْبَتِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُّعْرَفُونَ ﴾ (هود:37).

رابعًا: استشراف المستقبل للتخصصات الشرعية وفق رؤية 2030:

1- الواقع العلمي: البرنامج العلمي المتميز هو: البرنامج الذي يؤسس الطالب علميًا ومنهجيًا؛ فيتعلّم الطالب كيف يتعلم العلوم المتعلقة بتخصصه، وهذا منهج الشرع القوة في التعلم والتعليم حتى في التخصص الشرعي فقد كان عليه السلام يشيد بالمبدعين من أصحاب الصنائع، ويؤكل لهم بالأعمال، فعن قيس بن طلق عن أبيه قال: بنيت مع رسول الله عليه السلام مسجد المدينة فكان يقول: (قدّموا لييامي من الطين فإنه من أحسنكم له مسًا) (ابن حبان، 2/246) وهذا يعني أنهم جمعوا بين العلم والحرفية.

2- الواقع الإداري: التأسيس العلمي الرصين في جميع مجالات المهنة يتطلب وقتًا طويلًا جدًّا، لا تملكه الجامعة أو الكلية، ولهذا قُسم العلم بين تخصصات مختلفة، وقُسمت التخصصات إلى أفرع مختلفة أكثر

(البیهقي، 4/ 334) ونقطة الانطلاق نحو تحقيق هذه الرؤية هي العمل بتلك المبادئ، وتحقيق منهج الوسطية، والتسامح وقيم الإتقان والانضباط والعدالة، والشفافية أحد مرتكزاتنا الأساسية لتحقيق التنمية في شتى المجالات (رؤية، 2030).

3- ذكر العبد اللطيف: ركزت الرؤية على البعدين الديني والتاريخي للمملكة وأهمية إبرازهما واستثمارهما محلياً وعالمياً من خلال برامج طموحة تحقق ذلك مثل: المتحف الإسلامي الذي سيكون بإذن الله تعالى أكبر متحف إسلامي في العالم، والمكتبات، ومراكز الأبحاث بصفتها إحدى أهم الأدوات لتعزيز ذلك (العبد اللطيف، 2016)؛ لذا تستلزم الرؤية «سرعة إجراء دراسات لكافة التخصصات والبرامج التي تقدمها الجامعات للتأكد من قدرتها على السعي نحو التوافق مع متطلبات سوق العمل» (العبد اللطيف، 2016) خاصة فيما يتعلق بالتخصصات الشرعية، ومن هنا تبرز أهمية بناء نظام تعليم «يشحذ طاقات كل متعلم وينميها إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه، دون القبول أو الرضى بمستويات النجاح العادي» (عمار، 2000) ويقدم للمجتمع خريجين متعددي المهارات وقادرين على التعلم الدائم، مما يتطلب نظاماً تعليمياً مرناً وإعداداً يجعل المتخرج قادراً على التكيف السريع والتأقلم مع التبدلات الناتجة عن الطبيعة الاقتصادية والتحولية

ومنطلقات أبرزها المتعلقة بالإسلام وهي من أولويات وجود التخصصات الشرعية:

1- ورد في نصوص الرؤية 2030 الهوية الإسلامية للمملكة، والتي أكدت في صدر موادها على أننا: «نحيا وفق مبادئنا الإسلامية»، ما يعني أن نقطة انطلاقنا نحو هذه الرؤية في العمل ستكون بتلك المبادئ، ما يبرز المسؤولية المترتبة على المؤسسات الشرعية، وعلى من يعمل بها الإسهام في تدعيم هذا الجانب الذي أكدته ولاية الأمر وجعلوه في أولى اهتمامات الرؤية. «بلادنا، المملكة العربية السعودية، قبة المسلمين، والعمق العربي والإسلامي، ولدينا الكثير من الفرص الكامنة والثروات المتنوعة، وتكمن ثروتنا الحقيقية في مجتمعنا وأفرادنا، وديننا الإسلامي ووحدتنا الوطنية اللذين هما مصدر اعتزازنا وتميزنا. نحن على ثقة بأننا سنبنينا مستقبلاً أفضل بإذن الله، ونحيا وفق مبادئنا الإسلامية، ونستمر في تسخير طاقاتنا وإمكاناتنا في خدمة ضيوف الرحمن على أكمل وجه، ونعتز بالهوية الوطنية العريقة لبلادنا» (رؤية، 2030).

2- يمثل الإسلام ومبادئه منهج حياة لنا، وهو مرجعنا في كل أنظمتنا وأعمالنا وقراراتنا وتوجهاتنا، لقد أعزنا الله بالإسلام وبخدمة دينه، وتأسياً بهدي الإسلام في العمل والحث على إتقانه، وعملاً بقول نبينا الكريم ﷺ: (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه)

صالحه، ومنذ نشوء الجامعات في فترة السبعينيات من القرن الماضي، بدأت تظهر بعض ملامح النشاط والحيوية في الاقتصاد؛ فالجامعات لها علاقاتها التبادلية مع المجتمع (كردي، 2017).

واجتهد القائمون على الجامعات في صياغة رسالة الجامعة التعليمية، التي تُحدد الأهداف العليا للجامعة، وارتكزت في هدفين أساسيين:

1- تعليم جيد يتمثل بالدفع بأفواج الخريجين المؤهلين لملء الشواغر في المؤسسات المختلفة للدولة بما يتناسب واحتياجاتها، أي أن يكون هناك توافق بين متطلبات المجتمع ونوعية الخريجين.

2- أن يُعبر عن خدمة المجتمع من خلال التفاعل بين الجامعة والمجتمع، وإسهام الجامعة في حل القضايا على الأصعدة من خلال الأبحاث وورش العمل الصناعية، التعليمية، الاجتماعية، الزراعية، وغيرها (سرحان وطه، 2004) وهنا يبرز لنا دور الحوكمة في التعليم في أهمية الدراسات البنينة لخدمة المجتمع وسوق العمل.

ثانيًا: الهدف من الدراسات البنينة في التخصصات الشرعية في التعليم:

1- دمج المعرفة: وتعني ربط وتكامل المدارس الفكرية والمهنية والتقنية للوصول إلى مخرجات ذات جودة عالية مبنية على العلوم الأساسية والطبيعية،

للتكنولوجيا التي لها بالغ الأثر على النظم الاجتماعية والثقافية والمعيشية وعادات الاستهلاك، ومعنى العمل ومكانته.

المبحث الثاني

برامج الدراسات البنينة في التخصصات الشرعية

واحتياج سوق العمل

أولاً: الحوكمة في التعليم الجامعي وأهمية الدراسات البنينة كبرنامج يحقق أهداف الجامعات العليا: مفهوم الحوكمة:

الحوكمة: «مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركة أو المؤسسة» (كردي، 2017).

«وبذلك فإنها تعني النظام أي وجود نظم، تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسؤول والمسؤولية» (شبكة الإعلام العربية، 2017).

وتعتبر الجامعات من المؤسسات الرئيسة والحساسية التي يجب أن تكون السبابة في تطبيق متطلبات الحوكمة؛ إذ إنها وجدت للبناء والتنمية وتخرج طلبة في القانون والحكم الرشيد، وتنشئة أجيال

حرملة: «كان الشافعي رحمته الله يتلهف على ما ضيع المسلمون من الطب ويقول: ضيعوا ثلث العلم ووكلوه إلى اليهود والنصارى» (الذهبي، 75/10) وقال: «العلم علمان علم الأبدان وعلم الأديان»، وقال: «شيئان أغفلهما الناس: النظر في الطب والعناية بالنجوم» (أبو نعيم، 9/142) فالمنهج الشرعي دمج المعارف لتكاملها، وهذا مفهوم الدراسات البيئية لا فصلها.

2- الإبداع في طرق التفكير: تعني تطوير القدرة على عرض القضايا ومزج المعلومات من وجهات نظر متعددة لتحديد الافتراضات التي بُنيت عليها وتعميق فهمها؛ والإسلام يدعو إلى الإبداع والاستفادة من التجارب الأخرى بغض النظر عن العقائد ما دامت تخدم مصالحنا، والأمثلة كثيرة منها: ما ذكره عدد من الأئمة أن الصحابي الجليل تميم بن أوس الداري رضي الله عنه، هو أول من أسرج المسجد النبوي، وأن النبي صلى الله عليه وسلم أثنى عليه لذلك، وقد جاءت الروايات على أنه نقل ذلك عن خبرة النصارى ببلاد الشام، ولم ينكر أحد من الأئمة ذات الفعل، بل ساقوه مساق المناقب لتميم رضي الله عنه، وأنه نقل إلى الإسلام تقنية مفيدة، فدل ذلك على أن النبي صلى الله عليه وسلم استفاد من مخترعات نصارى الشام، وأقر أصحابه على ما نقلوه عنهم، وأخذ بذلك علماء الإسلام (ابن حجر، 12، 46) أنتم أعلم بأمر دنياكم وفي هذا دعوة إلى الإبداع والابتكار في التخصص والتفكير.

فبعض المشاكل الاجتماعية، مثل ظاهرة التطرف الديني، لا يمكن حلها من خلال تخصص واحد، ولكن من خلال الدراسات البيئية؛ إذ يمكن صياغة برنامج يجمع بين عدد من التخصصات، مثل التاريخ والعلوم السياسية، وعلم الاجتماع والقانون والاقتصاد، والدين وعلم النفس، مما يساعد على فهم أعمق وأكثر شمولاً لحل هذه المشكلات، وهي لا تقتصر على تمكين البحث من إمكانات ورؤى لا يقدر عليها التخصص بمفرده؛ وإنما تقدم الدعم لهذا التخصص أو ذلك من خلال توفير إطار للنقد الخارجي تُناقش فيه الآراء وتُختبر الفرضيات الخاصّة بكل تخصص، فهذا الحوار النقدي يمثل إضافة للتخصص الواحد لا يتوافر له عندما يكون منعزلاً منعزلاً (Godart، 1992).

العالم اليوم أصبح قرية واحدة متقارب المواقع والثقافات، فانتقلت بين الأمم مفاهيم وتصورات جديدة من خلال الاحتكاك الثقافي، منها ما هو متعلق بالمنتجات المادية والمخترعات التقنية، ومنها ما هو مرتبط بالأوضاع الحيوية، والأحوال المعيشية وتنظيم الحياة وإدارتها، مما أوجد حاجة ملحة لمعرفة الموقف الصحيح منها أو تعلمها، من خلال دراسات مشتركة، وهذا ما دعا إليه الإسلام فقد جاء عن الذهبي قوله: «لا أعلم علماً بعد الحلال والحرام أنبل من الطب، إلا أن أهل الكتاب قد غلبونا عليه» (الذهبي 57/10) كما قال

3- تحقيق التكامل: إن الدور الرئيسي للدراسات

البيئية هو تحقيق التكامل بين المعرفة وطرق التفكير لتخصصين اثنين أو أكثر من التخصصات؛ وتحقيق التكامل يعني إدراك ومواجهة الاختلافات بين التخصصات المختلفة للوصول إلى وحدة المعرفة المتكاملة والأكثر شمولاً من المسموح به من قبل رؤية أي تخصص واحد (لفيرونیکا مانسيلا وهوارد جاردنر، 1003). ولقد توافدت على الأمة كثير من البرامج التنظيمية والإدارية، وهي برامج فيها خبرة بشرية مهمة ونافعة، ولكنها أتت من ثقافات مختلفة ومغايرة لثقافتنا فلم تخل من تأثير العقائد الدينية لأهل تلك الثقافات، وقد لا يدرك الإنسان العادي مع توافر المعلومة ماذا يأخذ وماذا يدع، مما يستدعي وضع قواعد عامة من خلال نصوص الشريعة لهذه المسألة المهمة، قال الشافعي رحمته الله: «لا تسكنن بلداً لا يكونن فيه عالم ينبئك عن دينك ولا طيب ينبئك عن أمر بدنك» (ابن عساكر: 410/51). وقد نقل الإمام ابن القيم رحمته الله، في كتابه الطب النبوي، كثيراً من عبارات وتجارب وخبرات ونتائج دراسات الأطباء والحكماء كأبقراط وبطليموس وسقراط وأرسطاطليس وجالينوس والحارث بن كلدة وغيرهم. وقد نقل رحمته الله في زاد المعاد كثيراً من أقوال الحكماء والأطباء من المسلمين وغيرهم حول ضرورة الطب والعلم به والاستفادة من تجارب السابقين

(ابن القيم: 4/405) مما يعطي قيمة لأهمية دمج التخصصات الشرعية بعدد من التخصصات لاحتياجها ولإنتاج تخصص مشترك يحتاجه سوق العمل.

4- إنتاج المعرفة: إن العديد من المشاكل المتزايدة

التي تهم المجتمع لا يمكن أن تُحل حلاً كافياً عن طريق تخصص واحد؛ وإنما تتطلب دراسات بينية ذات رؤى تعتمد على الطرق الحديثة وعلى باحثين مؤهلين لإنتاج معارف جديدة، بالإضافة إلى أن الدراسات البيئية تساعد الجامعات على مواكبة التطور الجاري في الكثير من التخصصات عالمياً بما يلبي المتطلبات الديناميكية المستمرة للمجتمعات الحديثة التي تتطلب درجات أعلى من التخصص (أمين: 210).

5- مواجهة التحديات التي تواجه التنمية البشرية

في المجتمع: كان التعامل بالدرهم قديماً جداً، ولما جاء الإسلام استمر المسلمون يستعملون الدينار والدرهم الرومانيين؛ وذلك في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده. يقول ابن كثير في تاريخ سنة 46هـ: «في هذه السنة نقش عبد الملك بن مروان على الدراهم والدينار وهو أول من نقشها، وقال ابن المسيب: أول من ضرب الدراهم المنقوشة عبد الملك بن مروان، وكانت الدينار والدراهم رومية وكسروية» (ابن كثير، 20/9) وفي أسباب عزم عبد الملك على ضرب النقود، ما ذكره بعض المؤرخين عندما حدث خلاف بين ملك الروم وبين الخليفة

على عاتقهم صناعة الورق في سمرقند، ثم انتقلت هذه الصناعة إلى بغداد فأسس أول مصنع للورق في بغداد عام 178هـ على يد الفضل بن يحيى في عصر هارون الرشيد، وتم تطوير هذه الصناعة وإدخال كثير من التحسينات عليها، وهنا تبرز أهمية بناء نظام تعليم «يشحذ طاقات كل متعلم وينميها إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه، دون القبول أو الرضى بمستويات النجاح العادي» (عمار، 2000).

ثالثاً: رؤية وفق النصوص الشرعية في مؤهلات الخريج للتخصصات الشرعية تتوافق مع برنامج الدراسات البيئية:

أ- معرفية وأكاديمية:

1- لا شك أن أعظم ما صرفت فيه الأوقات، وبذلت فيه الأموال طلب العلم الشرعي؛ فإن الله تبارك وتعالى لم يثن في شيء من كتابه كما أثنى على العلم، وأهله، قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ (الزمر: 9). وقال ابن القيم: «فلا ريب أن العلم الشرعي هو أفضل العلوم وأولها، وبه يتحصل الإنسان خير الدنيا والآخرة، وهو مقدّم على سائر العلوم، لا سيما إذا خلصت فيه نية الإنسان، وكان له رغبة وهمة في تحصيله وطلبه» (ابن القيم: 2/469). كما حثّ الإسلام على طلب الكفاية في العلوم الدنيوية، وجعل طلبها واجباً كفايًّا،

الأموي؛ إذ هدد قيصر الروم بأنه سينقش على الدنانير التي يتداولها أهل الإسلام ما يُكرهه عن النبي ﷺ (ابن الأثير، 4/167) وفي هذا دلالة على استفادة المسلمين في صدر الإسلام من خبرات وتجارب الأمم المعادية لهم في مجال التعامل الاقتصادي وربط الوضع الاقتصادي للدولة المسلمة بالعملة التي تصدر عن أعداء الأمة، ومن ثم استقلالهم بعملتهم الخاصة، فالإنسان هو الذي يخطط لمشروعات التنمية، وهو الذي ينفذها، وتقع هذه المسؤولية على نظام التعليم وأهدافه وبرامجه، وتشكل الاقتصاديات المبنية على المعرفة مورداً لا ينضب، سعت المجتمعات والدول إلى اكتسابه والاستفادة من المزايا التي يوفرها لمنتجيه ولو أردنا أن نعطي مثلاً على اهتمام الإسلام بالتطوير والاستفادة من خبرات الأمم لذكرنا نموذجاً مثالياً في ذلك، هو: تدوين العلم وكتابة الرسائل وعقد الموائيق؛ فالكتابة مرت بمراحل عديدة لدى الأمم الأخرى، كما حظيت بعناية خاصة في أمة الإسلام، ومرت صناعة الورق بمراحل عديدة، وانتهت إلى صورة الورق الحالية بعد وجود ما يسمى بصناعة الورق «الكاغد»، فقد نشأت صناعته في الصين كما أشار إلى ذلك في الفهرست (ابن النديم، 31). ثم بعد فتح المسلمين لسمرقند سنة 93هـ وأسر عدد كبير من الصينيين (قراءة عشرين ألفاً)، وكان من بين هؤلاء الأسرى من يعرف صناعة الورق، فقامت

ب- شخصية:

واشترط الشيخ بدر الدين الحلبي رحمته الله، في المتعلم: «أن يكون غرضه من تعلم العلم التحقق به، وخدمة الناس بعلمه، وتسهيل طرق الارتفاق، ولا يجعل همه التوصل به إلى شيء من الدنيا وفوائدها؛ فإنه إذا كان ذلك همه، كان حرصه على الفائدة، لا على العلم، فلم تتوجه إليه نفسه تمام التوجه، فقل أن يحصل منه على الملكة الكافية، واكتفى من العلم بالقدر الذي يصل به إلى مطلوبه، وهذا الشرط قل من يراعيه من طلاب العلوم في المدارس الشرعية والنظامية، فإن أكثر الطلاب، لا يقدرّون في أيام اشتغالهم إلا الحصول على الشهادة، لنوال مرتب أو الاستخدام بها للسعي في مرتب، أو الخدمة بكل قلبه ونفسه في شغل شاغل عن العلم» (الحلبي: 237).

ج- تقنية ومهارية:

إن التناسب بين الوظيفة والاختصاص مع الاستفادة من الإعداد الأكاديمي الجامعي في ممارسة المهنة والعمل بإتقان مع الرغبة الذاتية هي من أولى أولويات تعاليم ديننا فقد ورد عن ابن القيم في تحفة المودود قوله رحمته الله: ومما ينبغي أن يعتمد حال الصبي وما هو مستعد له من الأعمال ومهيأ له منها، فيعلم أنه مخلوق له فلا يحمله على غيره، ما كان مأذوناً فيه شرعاً؛ فإنه إن حمله على غير ما هو مستعد له لم يفلح فيه، وفاته ما هو

فابن قيم الجوزية رحمته الله، كان مبرزاً في العلوم الشرعية، ولا تخفى مكانته فيه، وكذلك كان مبرزاً في علوم الطب، ولا أدل على ذلك من كتابه (الطب النبوي) وهو الجزء الرابع من كتابه (زاد المعاد)، وهكذا الحال مع علماء آخرين.

2- حين ظهرت مفاهيم الجودة ونظمها ومعاييرها تتطلب ذلك من الجامعات ضرورة تطوير البرامج الأكاديمية بصورة مستمرة، من أجل ضمان تحسين جودة المخرجات - بما في ذلك التخصصات الشرعية - بشكل يكون ملبياً لمتطلبات سوق العمل، مما جعل مدارس وبرامج وأقسام التخصص بالكاد تلتقط أنفاسها تجاه ملاحقة التطورات المهنية والتكنولوجية، من أجل إحداث تغييرات جذرية لتلبية الاحتياجات (مراد، 2012) لسوق العمل وفق رؤية 2030 وهذا هو منهج السلف للتطوير والجودة والتحسين للمُخرج، ففي كتاب الجواب الصحيح، عند ذكر الترجمة للكلام من لسان إلى آخر قال ابن تيمية رحمته الله: «والرجل يكتب كتاب علم في طب أو حساب بلسان قومه ثم يترجم ذلك الكتاب وينقل إلى لغات آخر، ويتنفع به أقوام آخرون، كما ترجمت كتب الطب والحساب التي صُنفت بغير العربي وانتفع بها العرب وعرفوا مراد أصحابها وإن كان المصنف لها أولاً إنما صنّفها بلسان قومه» (ابن تيمية: 2/ 72).

رابعاً: مقترح الدراسات البيئية في التخصصات الشرعية والشراكة المجتمعية:

1- مقترح الشراكة المجتمعية: تعتبر الشراكة المجتمعية هي الطريق الأمثل للوصول إلى أفضل التطبيقات والحلول في الدراسات البيئية بالنسبة للتخصصات الشرعية، وفي هذا السياق يقوم هذا المقترح على مرتكزين:

المرتکز الأول: تطوير منهج البحث العلمي في التخصصات الشرعية إلى أسلوب الدراسات البيئية.
المرتکز الثاني: تغيير أسلوب التعليم في التخصصات الشرعية من التخصصية إلى التخصصات المتعددة.

إن تطبيق برامج وأبحاث الدراسات البيئية يؤدي إلى مخرجات ذات جودة عالية مزودة بمعلومات تكاملية ومبنية على العلوم الأساسية والطبيعية، ومن خلال هذه البرامج سيتعلم الدراسون العلوم من منظور متنوع ويختارون ما يناسب مستقبلهم الوظيفي أو المهني الذي يطمحون إليه؛ إذ البناء العلمي السليم للدراسات البيئية في القطاع الخاص والعام بالنسبة للتخصصات الشرعية يتمثل فيما يأتي:

يصعب بالطبع أن تقوم دراسة أو ورقة علمية بتحديد مجالات الدراسات البيئية المطلوبة لكافة منشآت القطاع الخاص أو العام بتخصصاتها ومجالاتها وأنشطتها

مهياً له، فإذا رآه حسن الفهم، صحيح الإدراك، جيد الحفظ، واعياً، فهذه من علامات قبوله، وتهيئه للعلم لينقشه في لوح قلبه ما دام خالياً؛ فإنه يتمكن فيه، ويستقر، ويزكو معه، وإن رآه بخلاف ذلك من كل وجه، وهو مستعد للفروسية وأسبابها من الركوب، والرمي، واللعب بالرمح، وأنه لا نفاذ له في العلم، ولم يُخلق له مكَّنه من أسباب الفروسية، والتمرن عليها؛ فإنه أنفع له، وللمسلمين، وإن رآه بخلاف ذلك، وأنه لم يُخلق لذلك، ورأى عينه مفتوحة إلى صنعة من الصنائع، مستعداً لها، قابلاً لها، وهي صناعة مباحة نافعة للناس فليمكَّنه منها، هذا كله بعد تعليمه له ما يحتاج إليه في دينه؛ فإن ذلك ميسر على كل أحد لتقوم حجة الله على العبد، فإن له على عباده الحجة البالغة، كما له عليهم النعمة السابعة (ابن القيم، 243). فالله أباح للإنسان الاستفادة من النافع المفيد من أي جهة كان وروده، ولذلك فالعلم بحقائقه وثمراته مقصد وهو مطلب لكل الأمة أن تنال منه نصيباً، وأن تحقق فيه تقدماً كبيراً، وأن تكون لها عناية واهتمام بالاستفادة مما لدى أمم الأرض من تقنيات وصناعات ومبتكرات، وذلك باستغلالها لخدمة الدين والوطن وفي عون المعبود: «سميت الغزوة بالخذق لأجل الخندق الذي حفر حول المدينة بأمره - عليه الصلاة والسلام - لما أشار به سلمان الفارسي فإنه من مكائد الفرس دون العرب» (آبادي 57/2).

الجامعات على برامج الشراكة مع وضع نظم تُحفز القطاعات للترحيب بالشراكة مع الجامعات وتخصصاتها الشرعية أو الإنسانية بشكل عام (الحلبي، 237).

أي إن الخطوة الأولى هي بناء الثقة بين القطاعات والتخصصات التي تمثل عبئاً على سوق العمل، مثل التخصصات الشرعية بوضعها الحالي، يليه تطلع القطاعات لكي ترتبط بالجامعات على أساس أنها تلبية متطلباتها، وتقدم لها خدمات تؤثر بشكل مباشر في تقديراتها للتكاليف والنفقات التشغيلية خاصة القطاع الخاص، التي في النهاية تحترم الربح.

الاعتقاد أن الشراكة المجتمعية الحقيقية تنطلق من الجامعات، بالبحث والتنقيب وراء المشكلات التي تناسب القطاعات المشغلة للخريج، تحت اعتبار أن القطاع الخاص هو العميل الحقيقي للجامعات بتخصصاتها بل هو يستطيع أن يُدلي ويحدد مظاهر غياب هذه الدراسات البيئية، ولكن الجامعات هي الأقدر على تحديد الدراسات البيئية المطلوبة ليس بالوقت الحاضر فقط، ولكن تحديد تلك التي ستكون مطلوبة بالمستقبل وفي ضوء ذلك، لا بد من:

- التفرقة بين مجالات التعليم البيئي، ومجالات البحث البيئي، والتخصصات البيئية، والعمل على تشجيع التعليم البيئي من خلال:

1- خروج الفكر الجامعي الأكاديمي إلى فضاء

المختلفة، ويمكن بسهولة القول بأن الطريق السليم للوصول إلى البناء العلمي والدقيق للتخصصات والدراسات البيئية المتعلقة بالتخصصات الشرعية التي تلبية احتياجات سوق العمل؛ إنما يكون من خلال الشراكة المجتمعية، وفتح قنوات الاتصال المباشر وغير المباشر بين القطاع الخاص والعام والجامعات وفي هذا السياق ينبغي التنويه إلى ما يأتي:

تتطلب عملية تطوير الشراكة المجتمعية بين البحث العلمي والقطاع الخاص، والعام فحص المعوقات التي أدت إلى قصور نسبي لمستويات تلك الشراكة، وهناك عدة آليات لدعم تلك الشراكة وإعادةها إلى المستويات المأمولة لخدمة البحث العلمي والمجتمع، وتمثل أهم هذه الآليات في الآتي:

أ- دعم الثقة بين المؤسسات الاقتصادية والبحث العلمي بالجامعات عن طريق التوجيه الإعلامي.

ب- عرض النماذج الناجحة لمخرجات البحث العلمي.

ج- دعم الشراكة البحثية مع المؤسسات البحثية الصغيرة والمتوسطة.

د- مبادرة المؤسسات البحثية بالتوجه نحو القطاع الخاص والعام وليس انتظار توجه القطاعين للمؤسسة البحثية.

هـ- يضاف إلى ذلك الإشراف المؤسسي من قبل

التخصص الشرعي بغيره من التخصصات: في ظل التقدم العلمي، والذي يحتاج إلى أن يجمع بين التخصص الشرعي والمهني الاحترافي، وباعتماد التكنولوجيات الحديثة سيكون العالم خلال العقد القادم في حاجة لعدة وظائف في برنامج دراسات الشرعية البيئية من بينها الآتي ذكرها:

أ- أمن المعلومات: وهذه تجمع بين تخصص الحاسب التقني والشرعي؛ إذ سيكون صاحب هذه الوظيفة مسؤولاً عن تقييم الاحتياجات العملية والشخصية من العالم الرقمي وسلامتها تقنياً وفكرياً، وتحديد المجموعة المثالية من البرامج والتطبيقات اللازمة للشركات وأصحابها، وللدولة وللمجتمع، وسيكون العالم في حاجة ماسة لهذه الوظيفة، نظراً لتزايد حوادث الاختراقات وتسريب البيانات الشخصية للأفراد والمؤسسات.

ب- محلل للبيانات شرعي: تخصص حاسب وتخصص شرعي. سيكون المستقبل بيد الذين يستطيعون تحليل البيانات المنتشرة عبر الانترنت من أجل تقديم المساعدة للمؤسسات في اتخاذ القرارات، وتوضيح المخاطر القانونية والشرعية وإبراز الحلول المقترحة قانونياً.

ج- المحامي القانوني الشرعي: ويجمع بين القانون والتخصص الشرعي؛ إذ يفتقر قسم الدراسات

المعارف الإنسانية الكبرى، ليتم التعامل بكفاءة مع قضايا الحياة واحتياجات سوق العمل.

2- الانتقال بالبرامج الأكاديمية الشرعية من المنهجية الموضوعية إلى منهجية الحياة الواقعية بكل تشابكاتها وأبعادها واحتياجاتها في سوق العمل.

3- الانتقال بالبرامج والتخصصات الشرعية من التخصص الدقيق والتعليم المنفصل إلى برامج تتوحد في سياق معرفي عريض مجتمعي مهاري.

2- نماذج ووظائف يحتاجها العالم في المستقبل القريب ويمكن الاستفادة من التخصصات الأخرى والدراسات الشرعية في برامج تغطي احتياج سوق العمل وفق برنامج رؤية 2030: بشكل عام يشهد مؤشر الوظائف في بداية العام 2017 انخفاضاً بسبع نقاط قياساً لمؤشر السنة الماضية الذي أصدره «بيت. كوم» في أغسطس 2016 ولا يعني انخفاض مؤشر توقعات التوظيف في المنطقة توقف عمليات التعيين داخل الشركات، فوفقاً لاستبيان «بيت. كوم» فقد صرّح ثلثا المجيبين بأنهم ينوون تعيين موظفين جدد خلال العام القادم، والنسبة أعلى نوعاً ما في بلاد الشام حيث وصلت إلى 70٪ تليها في دول الخليج بـ 66٪ في حين عبر 51٪ منهم عن احتمال قيامهم بتعيين موظفين جدد خلال الـ 3 شهور المقبلة.

3- برامج مقترحة للدراسات البيئية تجمع

2030 في تطوير التعليم وطرح برامج حديثة في التخصصات الأكاديمية الشرعية تخدم سوق العمل.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات أحمد الله أن من علينا بإنجاز هذا البحث وقد خلصت فيه بعدد من النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

1- تدني اهتمامات الأكاديميين بالخبرات التطبيقية نتيجة ابتعادهم عن سوق العمل وهو ما يحد من قدرة الطلاب على الوصول إلى الاحتياجات الفعلية والمهارات التطبيقية المطلوبة بسوق العمل، لأن الأساتذة أنفسهم يفتقدون إليها أو يجهلون بها.

2- افتقاد الجامعات والتخصصات الشرعية إلى الأسلوب الأمثل المناسب لتعليم الدراسات البيئية، وافتقاد الرؤية الدقيقة والمناسبة لكيفية لبناء الدراسات البيئية المناسبة لهذه التخصصات نتيجة عزلة هذه التخصصات، مما يستلزم تطوير آلية البحث العلمي.

3- الانفصال بين الجامعات وسوق العمل، وافتقاد الشراكة في التخطيط والدراسات، وعملية توزيع الطلبة والطالبات لا تتم بناء على احتياج سوق العمل.

4- افتقاد التخصصات الشرعية والجامعات الأكاديمية، لقواعد معلومات عن احتياجات سوق العمل.

لدراسات قانونية، والقانون يفتقر للتخصص الشرعي فالمواءمة بينها سينتج هجيناً يحتاجه سوق العمل، وسيكون للمحامين والمستشارين والقضاة دور مهم في المستقبل باعتبار أن العالم أصبح أكثر قرباً بعضه من بعض وأصبحت بعض القضايا مدولة فلا تعترف بحدود جغرافية.

د- المستشار الشخصي الشرعي: ويجمع بين علم النفس والتخصص الشرعي، فالمستشار مؤتمن، سيقوم هذا الاستشاري بمساعدة الأشخاص على تجاوز مشكلاتهم وكتابة خطط حياتهم الشخصية والمهنية، وهو بحاجة إلى مهنية واحترافية بهذا المجال.

هـ- المعلم والمترجم السياسي (الموظف) الشرعي بعدة لغات: وهي رسالة الأمة ومنهج المملكة العربية السعودية الذي قامت عليه يحتاج إلى متحدثين بعدد من اللغات لإيصال سياسة الدولة، والدعوة وممثل خارجي لها.

و- المحلل الاقتصادي الشرعي: في ظل الانفتاح لسوق المال الدولي فالمجتمع والمؤسسات والشركات بحاجة إلى الجمع بين خبير اقتصادي شرعي.

والمملكة تحتاج في نهضتها إلى التكامل بين التخصصات الشرعية والتخصصات التطبيقية ومع تطبيق إستراتيجيات البحث العلمي والشراكة المجتمعية مع المؤسسات المجتمع العام والخاص يمكن تحقيق رؤية

ثانياً: التوصيات:

1- ضرورة إعادة هندسة وحوكمة التخصصات الشرعية لتتلاءم مع متطلبات سوق العمل وتتوافق مع القرن الحادي والعشرين وتزويد المجتمع بحاجاته من القوى العاملة المؤهلة والمدربة بما يتناسب وطبيعة المتغيرات المهنية تحقياً لرؤية المملكة 2030.

2- لا بد من تكوين الفكر الواعي لمشاكل المجتمع عامة والبيئة المحلية خاصة، وفق ثوابت المجتمع وقيمه وتطلعاته وخططه المستقبلية، وذلك يقتضي حوكمة التعليم وفق خطط مستقبلية تعالج فيها احتياج المجتمع ومشاكله.

3- ضرورة الاهتمام بعقد الندوات وورش العمل المشتركة بين قطاعات سوق العمل والجامعات وتخصصاتها الإنسانية للوصول بشكل دوري إلى التخصصات البيئية المطلوبة لكل قطاع.

4- لا بد من ربط الجامعات بالمؤسسات الإنتاجية في علاقة متبادلة، ولا للتخصصات المهمشة غير المرتبطة بالتدريب وفق حاجة السوق للعمل والأيدي العاملة.

5- الدراسات البيئية هي أحد الحلول والبرامج لتفعيل وانتاج برامج واستحداث وظائف يحتاجها العصر وتواكب تطلعاته وتتوافق مع النهضة المجتمعية.

6- أن التناسب بين الوظيفة والاختصاص مع الاستفادة من الإعداد الأكاديمي الجامعي في ممارسة

المهنة والعمل بإتقان مع الرغبة الذاتية هي من أولى أولويات تعاليم ديننا الإسلامي، الذي قامت عليه رؤية (2030).

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

أمين، عمار عبد المنعم (2015م). الدراسات البيئية رؤية لتطوير التعليم الجامعي. مجلة البحث العلمي، 17، 578- 598.

آبادي، محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر (1994م). عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم. بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام (2005م). الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح. السعودية: دار العاصمة.

ابن حجر، أحمد العسقلاني (1959م). فتح الباري، بشرح صحيح البخاري. الرياض: رئاسة البحوث العلمية.

ابن عسك، علي بن الحسن بن هبة الله (1995م). تاريخ دمشق. بيروت: دار الفكر.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر (1997م). البداية والنهاية. الرياض: دار هجر.

ابن القيم، محمد بن أبي بكر (1995م). مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين. بيروت: دار الكتاب العربي.

ابن القيم، محمد بن أبي بكر (2009م). تحفة المودود بأحكام المولود. جدة: مجمع الفقه الإسلامي

ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق (1997م). الفهرست. بيروت. دار المعرفة.

الحميدي، عبد الرحمن سعد وآخرون (1999م). أنماط التعليم

- العامل اليوم. *العالي في دول مجلس التعاون الخليجي العربية*. الرياض. مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- السيد، كردي أحمد (2017م). واقع الحوكمة في التعليم الجامعي <http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/280886> الشقيقي، مفلح (2017م). الجامعات السعودية لا تواكب رؤية المملكة. 2030
- <http://rotana.net/tv-articles> عبد اللطيف، عبد الله العبد اللطيف (2016م). رؤية السعودية 2030، قراءة تربوية
- <http://www.alsharq.net.sa/2016/05/10/1520689> العرب (2016م). العلوم الإنسانية ضرورية وظائف العالم المستقبل القريب
- <https://arabic.rt.com/news/830205> العريفي. محمد (2016م). الرؤية لا تغفل الجوانب الشرعية والدينية
- <https://sabq.org/> العليان، عبد الرحمن (2015م). الفجوة بين مخرجات التعليم وسوق العمل
- <http://www.alsharq.net.sa/2016/08/17/1570422> المواطن، (2016م). العمل السعودية "تحدد 8 تخصصات مطلوبة في سوق العمل تعاني نقص الخريجين
- <https://www.argaam.com/ar/article/articleDetail/id/4598351> ثانيًا: المراجع الأجنبية:
- Klein, J & Newell, W. (1998). "Advancing Interdisciplinary Studies," in William H. Newell, ed., *Interdisciplinarity: Essays From the*
- Newell, W. (2001). *A Theory of Interdisciplinary Studies. Issues In Integrative Studies*, 19:1-25.
- market", Business Dictionary, Retrieved 6-3-2017.
- Palmer, C. L. (2001). *Work at the boundaries of science: Information and the interdisciplinary research process*. Dordrecht: Kluwer
- Halsey, A.H. (1997). *Education, culture, economy and society* Oxford University Press.
- العالى في دول مجلس التعاون الخليجي العربية*. الرياض. مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن (1993 م). *التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة*. بيروت. دار الكتب العلمية.
- الشرقاوي، مريم محمد إبراهيم (2002 م). *إدارة المدارس بالجودة الشاملة*. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- صالح؛ أيمن (2013 م). *ضعف خريجي كليات الدراسات الشرعية أهم الأسباب والحلول الممكنة في ضوء أدبيات التعليم في ترثنا التربوي، مؤتمر الدراسات الإسلامية الجامعية في العالم الإسلامي تحديات وآفاق، قطر*.
- عما، حامد (2000م). *مواجهة العولمة في التعليم والثقافة*. القاهرة: دار الكتاب العربية.
- كرتات، رقية محمد أحمد (2014م). *أثر الدراسات البنينة بالعلوم الإدارية على متطلبات سوق العمل المستقبلية*. الرياض: دار المتنبى.
- كون، توماس (2003 م). *بنية الثورات العلمية*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- بيومي، محمد السيد (2003م). *معوقات تفعيل الدراسات البنينة في العلوم الاجتماعية دراسة ميدانية*. مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية. عمان 9 (145-120)
- المقالات:**
- بيزان. الصادق. (2012م). *الاتجاهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية*. 3008.
- <http://www.hrsleb.org/article.php?id=4968&cid=325> الحمادي (2016م). *الجامعات لا تواكب سوق العمل*.
- <https://rotana.net/tv-articles> رصيف (2017م). *ما هي أكثر المهارات والقطاعات طلبًا في سوق*
